

قالتة والافصاح الى يقفتم بها لنته **لنا ايضا**  
اما ان يكون الامام يولى المصلحة ولا تعزل المصلحة  
بل يفعل ذلك هوى وجرا فان قلت قولنا للخير  
فقد اقرتم وجيتم بالمعوج من الكلام ونسبتم  
الامام الى الافعال الفارضة عن مقاصد الابطال الطامع  
وانتم لا تقولون ذلك وان قلت بل ولاية الامام  
من يولية وعزله لمن يعزله صا در منه عن قولي المصلحة  
المصلحة في الولاية والعزل **قلنا** الآن حيث  
ما الحق في انكرتم ان يوجب الامام المصلحة في عزل هذا  
الوالي عند انكار يري المصلحة في عزله انتهى ويرى  
ولاية هذا المصلحة في هذه الحال كما يرى عزله مصلحة في  
عزله من الاحوال والعكس من هذا يري العزم المصلحة  
كما يري الولاية مصلحة ولا يكر اختلاف الانظار في  
المصالح الامعانك للشرعية المطهرة فان المصالح  
معلومه الاثار والما هيبت اولاترى الى نفس الشرع  
الشرعي فبدى يشرح بعضه بعضا وقد لا يستمر على  
قنينة واحدة وذلك لما بعلم القدر من المصلحة

لعبادته

لعبادته في هذه العبادات المحفوظة في وقت دون  
وقت وهذا امر معلوم متقرر في العقل ثبت في  
لنا ايضا وهو نفس الجواب ان الامام عليه السلام  
ما يولى ما يراه من المصلحة فيقتضى نظم الشريف والابن  
هذا دون هذا ثم قد يرك الامام المصلحة في بقا هذا  
وقد هذا بعد الدخول في النصف وقيل الدخول فيه  
والاصل في كل ذلك البناء على قول عدا المصلحة لا يفتي  
والامام غير منهم في لوجي المصالح الشرعية ونحو ذلك  
المتفصل الذي يبيته **قالوا** ان الامام قد يعزل افضل  
بالادنا **قلنا** ما يزيدون بالافضل الاكثر نورا  
فهذا غير معلوم لكم ولا للامام عليه السلام امر  
يزيدون الا نبل خصاله ولا اكمل جلاله من بصير  
وعبرها من محامد الشايع فقد قد منا الكلام في  
هذا الباب حين ذكرنا ولاية المفضولين وكلنا  
على هذا النمط بما لا يخفى من ان ولا يطفى نوار كلام  
تتبع بالبرهان هناك ونصا حكت بالادلة الشرعية  
انوار وتعلقتم بها سيرا كالتباط ازران قاتم